

المجلد
نشر المحامي
الشيخ
الشيخ

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١ صفر سنة ١٣٩٦ هـ . الموافق ١ شباط سنة ١٩٧٦ م . العدد ٢٦٠٣

الفهرس

صفحة		
١٨٣	قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٦	قانون الكهرباء العام
١٩٠	قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٦	قانون جامعة اليرموك
٢٠١	قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون التربية والتعليم
٢٠٣	قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان
٢٠٥	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٧٦	نظام الانتقال والسفر لموظفي معهد الادارة العامة
٢٠٧	نظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٦	نظام معهد المهن الطبية المساعدة
٢١٣	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦	نظام اعمال التجنيد
٢١٧	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٦	نظام الفحوص الطبية للمكففين والاحتياط
٢١٨	نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٧٦	نظام كادر المكففين بخدمة العلم
٢١٩	نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦	نظام الاصدار الاول من سندات مؤسسة المواصلات السلوكية والاسلوكية

مطبعة القران المسماة الأردنية

هكذا من العمل

نحو السيد الرئيس عبد الملك الحسين الهاشمي

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمراً بصدوره ووضعه موضع التنفيذ -
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٦

قانون الكهرباء العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الحكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الوزير	وزير الصناعة والتجارة
السلطة	سلطة الكهرباء الاردنية المؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون .
المجلس	مجلس ادارة السلطة المؤلف بمقتضى احكام هذا القانون .
المستهلك	اي شخص طبيعي او اعتباري يتزود او يحق له ان يتزود بالطاقة من السلطة او من اصحاب المشاريع .
الوازم الكهربائية	الوازم والاجهزة والاسلاك والادوات المعدة لاستعمال المستهلكين للكهرباء .
المنشآت الكهربائية	اي خط كهربائي او انشاءات او معدات او اجهزة او ادوات تستعمل لاغراض توليد او نقل او توزيع او تحويل الطاقة ولا تشمل الوازم الكهربائية .
الطاقة	الطاقة الكهربائية المستعملة لاية غاية ما عدا نقل الرسائل .
محطة التوليد	اية محطة لتوليد الكهرباء وتشمل الابنية والانشاءات المستعملة لهذا الغرض والاراضي التابعة لها .
البرنامج	البرنامج الكهربائي الموضوع للمملكة او المنطقة فيها بمقتضى احكام هذا القانون .
صاحب المشروع	اي شخص طبيعي او اعتباري يحول بتزويد الطاقة بما في ذلك اصحاب المشاريع ذات الامتياز :

المشروع اية ارض وما عليها من انشاءات او معدات او اشغال وما لها من اموال وحقوق لتزويد الطاقة .

الاشغال جميع الابنية والماكينات والانشاءات والاجهزة والاشغال الكهربائية والمائية اللازمة لتزويد الطاقة بما في ذلك الخدمات والدراسات وعمليات المسح الضرورية لتحقيق اغراض السلطة .

المادة ٣ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون ، تتولى السلطة ما يلي :

- أ - توليد الطاقة على اساس سليمة وبصورة تفي باحتياجات المستهلكين .
- ب - توليد الطاقة لغايات الاستيراد والتصدير من وإلى البلدان المجاورة واقامة شبكات النقل اللازمة لذلك .
- ج - انشاء شبكة نقل وطنية تؤمن نقل الطاقة الى جميع انحاء المملكة .
- د - انشاء شبكات فرعية لتوزيع الطاقة على المستهلكين وتنسيق الربط بين تلك الشبكات وشبكات التوزيع التابعة لاصحاب المشاريع .
- هـ - تحديد تعرفه الطاقة للمستهلكين
- و - مراقبة توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها
- ز - تنظيم شؤون استهلاك الطاقة في المملكة .

المادة ٤ - أ - تعتبر (سلطة الكهرباء الاردنية) المؤسسة بمقتضى احكام القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ وكأنها مؤسسة بمقتضى هذا القانون ، ويكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري ضمن احكام هذا القانون ولها حق القيام بجميع التصرفات القانونية .

ب - للسلطة ان تعتمد النائب العام كوكيل لها في الاجراءات القضائية او تعين اي وكيل آخر .

ج - مركز السلطة الرئيسي في مدينة عمان ، ولها ان تؤسس مكاتب او فروعاً لها في المملكة :

المادة ٥ - أ - يكون للسلطة مجلس ادارة مكون من المدير العام ومن سبعة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بتنصيب الوزير ويعين من بينهم جميعهم رئيساً ونائباً للرئيس .

ب - يعين اعضاء المجلس السبعة لمدة ثلاث سنوات ، اما المدير العام فيحتفظ بعضويته طيلة بقائه في منصبه .

ج - يقبل مجلس الوزراء استقالات الاعضاء الحظية وينهي عضويتهم بتنصيب الوزير ، ويجوز في هذه الحالة تعيين اعضاء جدد الى حين انتهاء مدة المجلس .

د - تمجدد مكافأة اعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بتنصيب من الوزير ، على ان لا يتجاوز الحد المتصوص عليه في نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٦ - يجتمع المجلس مرة واحدة في كل شهر على الاقل ، ويكون انعقاده صحيحاً اذا حضره ما لا يقل عن خمسة من اعضاءه من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الرأي الذي يجانبه رئيس اللجنة .

هكذا من الأشغال

المادة ٧ - أ - لا يجوز لعضو مجلس الأمة ان يكون عضواً في مجلس السلطة .
ب - لا يجوز لعضو المجلس الاشتراك في بحث اي أمر معروض على المجلس او اتخاذ قرار فيه اذا كان له او لأحد أقربائه حتى الدرجة الرابعة مصلحة فيه .

المادة ٨ - رئيس المجلس يمثل السلطة في علاقاتها مع الغير .

المادة ٩ - تناط بالمجلس المهام والصلاحيات التالية :

- أ - وضع السياسة العامة للسلطة .
- ب - الحصول على القروض الداخلية والخارجية بموافقة مجلس الوزراء .
- ج - استخدام الخبراء والمستشارين والوكلاء .
- د - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية ورفع مجلس الوزراء للتصديق عليه .
- هـ - إبرام العقود والاتفاقيات مع الغير وتفويض من ينوب عنه بالتوقيع عليها .
- و - اعداد مشاريع الأنظمة اللازمة .

المادة ١٠ - تقوم السلطة بموافقة المجلس بما يلي :

- أ - تزويد الطاقة الكافية بالجملة لأصحاب المشاريع الذين تربط شبكات التوزيع التابعة لهم بشبكة السلطة .
- ب - تزويد الطاقة للمستهلكين في اية منطقة غير مزودة بالطاقة بمقتضى امتياز او رخصة الا اذا قرر مجلس الوزراء خلاف ذلك بناء على تنسيب السلطة .
- ج - اسداء المشورة الفنية للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة او نقلها او تحويلها او توزيعها او بيعها داخل المملكة وخارجها .
- هـ - التعاون مع اي شخص طبيعي او اعتباري بغية الاستفادة من الكهرباء الى اقصى حد .
- و - اجراء الابحاث والدراسات لزيادة وتحسين توريد الطاقة وتخفيض كلفتها .
- ز - تشجيع التعليم والتدريب المهني لمستخدمي السلطة ونشر الوعي الفني وارشاد الجمهور الى الطرق السليمة في استعمال الطاقة والالزام الكهربائي .
- ح - القيام بالمسح الكهربائي ووضع الخطط اللازمة لكهربية جميع مناطق المملكة .
- ط - منح الرخص اللازمة لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة في المملكة مع مراعاة احكام اية امتيازات او رخص ممنوحة قبل نفاذ احكام هذا القانون .
- ي - مراقبة التوسيعات او التجديدات التي يقوم بها اصحاب المشاريع في مجال انتاج الطاقة لتكون في الحدود التي تسمح بها السلطة .
- ك - توسيع مناطق التزويد وتحويل ملكية المشاريع بصورة تتفق مع ذلك التوسيع .
- ل - وضع التعليمات والقواعد العامة المتعلقة بتوليد ونقل وتحويل وتوزيع واستهلاك وبيع الطاقة في جميع انحاء المملكة .

المادة ١١ - للسلطة بعد موافقة المجلس ان تقوم بما يلي :

- أ - شراء او تملك اي مشروع كهربائي بموافقة مجلس الوزراء .

- ب - انتاج الالزام الكهربائية واقامة المنشآت المتعلقة بالمشاريع الكهربائية .
- ج - الرقابة الفنية على انشاء وتشغيل وصيانة المشاريع والشبكات الكهربائية .
- د - الحصول على المعلومات الفنية والمالية والاحصائية المتعلقة بالمشاريع الكهربائية .

المادة ١٢ - تحمل السلطة محل الحكومة في ملكية وادارة استثمارات في المشاريع عند نفاذ هذا القانون .

المادة ١٣ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المدير العام ويتولى المهام والصلاحيات التالية :-

- أ - تطبيق السياسة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .
- ب - الاشراف على اعمال موظفي ومستخدمي السلطة وادارة الجهاز التنفيذي فيها .
- ج - اعداد الميزانية السنوية وعرضها على المجلس .
- د - أية صلاحيات مالية وادارية تناط به بمقتضى أنظمة تصدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون .
- هـ - أية صلاحيات اخرى يفوضها له المجلس .

المادة ١٤ - أ - تنظم شروط خدمة موظفي ومستخدمي السلطة بما في ذلك الرواتب والاجور والملاوات والتفقات والمكافآت وانهاء خدماتهم وتأديتهم بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تعتبر خدمات الموظفين المصنفين المقولين الى السلطة خاضعة للتقاعد بمقتضى احكام قانون التقاعد المدني .

ج - اذا انتقلت الى السلطة ملكية اي مشروع فان موظفيه ومستخدميه يصبحون من ملاك السلطة اعتباراً من ذلك التاريخ شريطة الاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة .

د - للسلطة ان تؤسس صندوقاً للتوفير والادخار لموظفيها ومستخدميها وعملها وان تتخذ الترتيبات والاجراءات اللازمة للتأمين الصحي والاجتماعي والتأمين على الحياة والاصابات، ولقائمة المشاريع الاسكانية لهم وان تساهم في الصناديق والمشاريع المذكورة .

المادة ١٥ - أ - على السلطة ان تقدم لمجلس الوزراء بواسطة الوزير برنامجاً او برامج للتنمية الكهربائية في المملكة تحتوي على جميع التفاصيل اللازمة لتنفيذ ذلك البرنامج .

ب - يجري تنفيذ البرنامج المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد موافقة عليه من مجلس الوزراء ونشره في الجريدة الرسمية .

المادة ١٦ - أ - يكون اصحاب المشاريع ملزمين بتنفيذ البرنامج الذي تضعه السلطة ويوافق عليه مجلس الوزراء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ب - تقتصر حقوق اصحاب المشاريع الذين تدخل مشاريعهم في البرنامج المنصوص عليه في المادة (١٥) على التعويض المالي .

المادة ١٧ - أ - بالرغم مما ورد في اي قانون آخر او امتياز قائم للسلطة بموافقة مجلس الوزراء الحق في تملك اي مشروع او جزء منه ترى انه يساعدها على تحقيق اهدافها وفي توسيع مناطق التزويد بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك دمج المشاريع مع بعضها ، ويشترط ان يتم هذا التملك والتوسيع مقابل تعريض بقدر بتاريخ التملك والتوسيع وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تعتبر السلطة الخلف القانوني لأصحاب المشاريع التي تملكها السلطة بمقتضى هذا القانون .

هكذا من المجهول

المادة ١٨ - على السلطة عندما تتوفر لديها الامكانيات ان تزود اصحاب المشاريع بالطاقة اللازمة لمشاريعهم بالسعر الذي يحدد حسب احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه على ان يلتزم اصحاب المشاريع بالاجراءات والترتيبات التي تتخذها السلطة بهذا الشأن .

المادة ١٩ - للسلطة ان تشتري من اصحاب المشاريع الطاقة الفائضة لديهم بالشروط التي يتفق عليها معهم فاذا لم يتم الاتفاق فالسلطة الحق في استعمال هذه الطاقة ويقتصر حق اصحابها على التعويض المالي .

المادة ٢٠ - للوزير بناء على تنسيب من المجلس وموافقة مجلس الوزراء ان يصدر الى صاحب اي مشروع امرا باغلاق محطته والتزود بالطاقة من السلطة حسب التعرفة والكلفة المحددين بمقتضى احكام هذا القانون مقابل التعويض المالي عن اغلاق المحطة .

المادة ٢١ - للسلطة ان تستعمل اي خط كهربائي تابع لاصحاب المشاريع بالشروط التي يتفق عليها معهم ، واذا لم يتم الاتفاق فلها الحق في استعمال هذه الخطوط مقابل التعويض المالي .

المادة ٢٢ - أ - لموظفي ومستخدمي وعمال السلطة دخول الاراضي والابنية كلما لزم ذلك .

ب - مع مراعاة احكام اي قانون معمول به يتعلق بالطرق والمياه والجاري والمواصلات السلكية واللاسلكية ، للسلطة القيام بما يلي : -

١ - ان تمد او تضع خطا كهربائيا او لوازم او منشآت كهربائية تحت اي ارض او شارع او عبر او فوقه فيما عدا المباني والمواقع الأثرية .

٢ - ان تستعمل اية ارض او بناء او شارع او جسر او حائط لاسناد اي خط كهربائي .

٣ - ان تثبت اي خط كهربائي او لوازم او منشآت كهربائية في اي درج او حجر او ميدان او غيره او فوقه بقية تزويد الطاقة لمشغل البناء ، ويشترط في ذلك ان تشعر السلطة اصحاب العلاقة قبل القيام بالعمل بمدة لا تقل عن شهر وان يتم التعويض عابهم بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - يتكون رأس المال السلطة من : -

أ - مساهمة الحكومة غير المستردة .

ب - الموجودات من اموال منقولة وغير منقولة التي تحولها الحكومة للسلطة .

ج - الاموال التي يجوز احتسابها من رأس المال حسب الاصول المحاسبية المتبعة .

د - الهبات والاعانات المالية التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء قبولها .

المادة ٢٤ - أ - على السلطة ان تخصص من ارباحها السنوية نسبة لا تقل عن ١٠٪ كاحتياطي قانوني على ان لا يتجاوز هذا الاحتياطي في مجموعه في نهاية اية سنة مالية ٢٠٪ من رأس مالها .

ب - تخصص من اية ارباح اضافية ما نسبته ٩٪ من الموجودات الصافية الثابتة لمشاريع السلطة لتقوِيل خطتها ويحول اي وصيد من الارباح الى الحكومة اذا قرر مجلس الوزراء ذلك بتنسيب من الوزير .

المادة ٢٥ - اذا كلفت الحكومة السلطة بتنفيذ اي مشروع رغم عدم جدواه الاقتصادية فتقوم الحكومة بتمويل انشائه وتغطية تكاليف تشغيله .

المادة ٢٦ - يقدم المجلس الى مجلس الوزراء بواسطة الوزير خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية الميزانية الختامية عن تلك السنة مرفقة بتقرير عن الاوضاع المالية للسلطة وحساب الارباح والخسائر .

المادة ٢٧ - أ - تتبع السلطة في تنظيم حساباتها وسجلاتها اصول ومبادئ المحاسبة الحديثة ويلتزم اصحاب المشاريع باتباع تلك الاصول والمبادئ في تنظيم حساباتهم وسجلاتهم .

ب - يعين المجلس في بداية كل سنة مالية مدقق حسابات قانوني لمراقبة وتلقيق حسابات وسجلات السلطة مقابل اجر يحدده المجلس .

المادة ٢٨ - تضمن الحكومة بالطريقة التي تراها مناسبة تسديد اي قرض للسلطة والفوائد المستحقة على قروضها .

المادة ٢٩ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ان تصدر سندات الضمان او سندات الدين او غيرها من السندات لضمان القروض والديون الاخرى بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٣٠ - تتمتع السلطة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية .

المادة ٣١ - تحدد اثمان الطاقة التي تزودها السلطة للمستهلكين والتكاليف التي تتقاضاها عن الخدمات الاخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٢ - تحدد اثمان الطاقة والخدمات الاخرى التي يزودها اصحاب المشاريع الى المستهلكين حسب التعرفة وتكاليف الخدمات الاخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٣ - تقاس كمية الطاقة التي تزودها السلطة بواسطة عداد تقدمه السلطة ولها ان تقطع تزويد الطاقة عن اي مستهلك تخلف عن دفع اي مبلغ مستحق عليه لها بعد اذاره .

المادة ٣٤ - أ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون لا يجوز انشاء او توسيع اي مشروع الا بعد الحصول على رخصة بذلك من السلطة .

ب - للمجلس ان يلغي الرخصة اذا ارتكب صاحبها مخالفة لشروطها او لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه ولم يرجع عنها بالرغم من اشعاره بذلك خلال مدة يحددها السلطة .

ج - على اصحاب المشاريع القائمة عند نفاذ هذا القانون تسجيل مشاريعهم في السلطة خلال ثلاثة اشهر من هذا التاريخ وذلك تحت طائلة إيقاف مشاريعهم عن العمل .

المادة ٣٥ - للسلطة ان تراقب وتفتش على المنشآت الكهربائية وغيرها من الاشغال التابعة لاصحاب المشاريع خلال فترة الانشاء وبعده ولها ان تعين مفتشا كهربائيا تحدد واجباته بتعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٣٦ - أ - اذا لم يتم الاتفاق على التعويض المالي المستحق بموجب احكام هذا القانون فان الخلاف يحال الى التحكيم بطلب خطي يقدم الى الوزير من اي من الطرفين او كليهما .

ب - على الوزير خلال اسبوع واحد من تسلمه طلب التحكيم ان يطلب من كل من الطرفين بالبريد المسجل ان يختار محكما واحدا خلال مدة لا تتجاوز اسبوعا واحدا من تاريخ تسلمه خطاب الوزير وعلى المحكمين ان يعينا محكما ثالثا خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ الاشعار بتعيين المحكم الثاني .

ج - اذا تخلف اي من الطرفين عن تعيين محكم خلال المدة المحددة او اذا لم يتفق المحكمان على تعيين المحكم الثالث فيقوم رئيس محكمة البداية المختصة بناء على طلب احد الطرفين بتعيين المحكم او المحكمين خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ تقديم الطلب اليه .

هكذا من المأمور

د - تتخذ هيئة التحكيم قرارها بأغلبية الاصوات خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ تعيين المحكم الثالث على انه يجوز تمديد هذه المدة بموافقة الوزير .

هـ - تطبق احكام قانون التحكيم المعمول به فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون .

المادة ٣٧ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٨ - يلغى قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ واية تعديلات طرأت عليه على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان تعدل او تلغى بمقتضى احكام هذا القانون . كما تلغى احكام اي تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٥/١٢/٣١

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير النقل خالد الحجاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية عبد العزيز الخطايط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاردمعز القاهي	وزير العدل لاجي حسين الطراوله	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عتاد الجحاري

نحس الحسين لله ملكنا الملكة للافنديه الهاشميه

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

قانون جامعة اليرموك



المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيث وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الجامعة	:	جامعة اليرموك
مجلس الامناء	:	مجلس امناء جامعة اليرموك
مجلس الجامعة	:	مجلس جامعة اليرموك
مجلس الكلية	:	مجلس اية كلية من الكليات في جامعة اليرموك
مجلس الدائرة	:	مجلس اية دائرة اكااديمية في اية كلية في جامعة اليرموك
اجازة التفرغ العلمي	:	الاجازة التي تمنح براتب لمصير الهيئة التدريسية بقصد زيادة نموه العلمي وذلك بعد العمل في الجامعة لمدة معينة من السنوات تحددها الانظمة .

المادة ٣ - تنشأ في المملكة جامعة يطلق عليها اسم (جامعة اليرموك) وهي مؤسسة وطنية للتعليم العالي مركزها محافظة اربد ويجوز لها انشاء كليات ومراكز علمية ومراكز بحث وتدريب ومعاهد تابعة لها في اي مكان في المملكة .

المادة ٤ - تتمتع الجامعة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة ، وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية النائب العام او اي محام آخر تعينه لهذه الغاية . كما لها حق التملك والاقتراض واجراء التصرفات القانونية وبراام العقود وقبول التبرعات والهبات والوصايا والوقف شريطة ان لا يتعارض ذلك مع الاهداف التي انشئت الجامعة من أجلها .

هكذا من الأشغال

المادة ٥ - أ - الجامعة مستقلة علمياً ، وتضع مناهجها الدراسية والتدريبية ، وتنفذ الامتحانات وتمنح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات ، وتحدد الوظائف الأكاديمية والفنية والإدارية وغيرها وتعملها ، كما تدبر أموالها وتستثمرها بنفسها .

ب - للجامعة موازناتها المستقلة الخاصة بها ، يدها مجلس الجامعة ويقرها مجلس الأمناء .

المادة ٦ - تهدف الجامعة إلى خدمة المجتمع وتطوره ، كما تعمل على تحقيق حياة أفضل في نطاق المملكة والعالم العربي والمجتمع الإنساني . ولتحقيق هذه الأهداف تعمل على ما يلي : -

أ - نشر المعرفة بآفاق فرص التعليم العالي والتخصص في مختلف ميادين العلوم الطبيعية - البحتة منها والتطبيقية - والعلوم الإنسانية والفنون ، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في شروح العلوم المختلفة .

ب - تطوير المعرفة بالقيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه ومساعدة الجهات المختصة على حل مشكلات المجتمع وقضايا التنمية فيه .

ج - الاهتمام بشخصية الطالب ومسلكه ومواطنته الصالحة وتوجيهه إيجابياً للخدمة العامة .

د - الاهتمام بالإرشاد الميداني في مختلف النواحي التطبيقية في سبيل خدمة المجتمع وحل مشاكله القائمة وتلافي المتوقع منها .

هـ - العناية بالحضارة العربية والإسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الأخلاقية .

و - توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والعالمية .

المادة ٧ - تكون موارد الجامعة من : -

أ - منحة الحكومة السنوية وإية رسوم تفرض لمصلحة الجامعة .

ب - الرسوم الجامعية .

ج - ريع أموال الجامعة المنقولة وغير المنقولة .

د - الهبات والإعانات والتبرعات والمنح والوصايا وريع ما يوقف على الجامعة .

هـ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الأمناء .

المادة ٨ - أ - اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعة .

ب - لمجلس الجامعة أن يميز استعمال لغة أخرى في الحالات التي يراها مناسبة .

المادة ٩ - أ - للجامعة مجلس أمناء يتألف من أحد عشر عضواً من المواطنين الأردنيين ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة ولديهم القدرة على القيام بالمسؤوليات المنوطة بهم في سبيل تحقيق أهداف الجامعة ، على أن يكون وزير التربية والتعليم بحكم منصبه الوزاري ورئيس الجامعة من بين هؤلاء الأعضاء . ويجوز إضافة ثلاثة أعضاء آخرين على الأكثر من غير الأردنيين .

ب - يعين الملك أعضاء مجلس الأمناء ويعفيهم من مناصبهم ويقبل استقالاتهم ، ويعين من بينهم رئيساً للمجلس . وتكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد .

ج - ينتخب مجلس الأمناء من بين أعضائه نائباً للرئيس .

د - لا يجوز لرئيس الجامعة أن يشغل منصب رئيس مجلس الأمناء أو نائبه .

هـ - تنتهي عضوية العضو الأردني في مجلس الأمناء إذا تغيب خارج المملكة مدة تزيد على ستة أشهر - مهما كان السبب :

و - إذا شغل مركز أي عضو في مجلس الأمناء فبعد عضو آخر بدلاً منه خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ شغور ذلك المركز . ويكون تعيين العضو الجديد لفترة لا تتجاوز المدة المتبقية لعضوية العضو الذي حل محله .

المادة ١٠ - يتولى مجلس الأمناء مسؤولية دعم استقلال الجامعة وتدير مواردها وتأمين الوسائل الكفيلة بتمكينها من تحقيق أهدافها بالإضافة إلى الصلاحيات التالية :

أ - رسم السياسة العامة للجامعة .

ب - النظر في مشاريع الأنظمة ومشروع موازنة الجامعة وحساباتها الختامية التي يقدمها إليه مجلس الجامعة لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ج - تنصيب شخص أو أكثر لرئاسة الجامعة ويتم التعيين بأرادة ملكية سامية .

د - تعيين نائب أو أكثر لرئيس الجامعة وتعيين العمداء ومديري المعاهد والمراكز العلمية والمستشفيات في الجامعة .

هـ - تحديد الرسوم الجامعية وكيفية أدائها .

و - النظر في التقارير السنوية المرفوعة إليه .

ز - النظر في أية أمور أخرى تدخل في اختصاصه طبقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ح - النظر في أية أمور تتعلق بالجامعة يعرضها عليه رئيس مجلس الأمناء مما لا يدخل في صلاحيات أية جهة من الجهات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١١ - يعقد مجلس الأمناء اجتماعات دورية لا تقل عن ستة اجتماعات في السنة الواحدة .

المادة ١٢ - أ - تتكون الجامعة من كليات ومعاهد ومراكز علمية ومستشفيات . تنشأ جميعها وتدمج وتلغى وتنسب من مجلس الجامعة وقرار من مجلس الأمناء مقترن بالأرادة الملكية السامية .

ب - تتألف كل كلية من دائرة أكاديمية أو أكثر . تنشأ جميعها وتدمج وتلغى بتوصية من مجلس الكلية وتنصيب من مجلس الجامعة وقرار من مجلس الأمناء .

ج - لمجلس الجامعة إحداث برامج خاصة في الكليات بتنصيب من مجلس الكلية المختص :

المادة ١٣ - مع مراعاة ما ورد في هذا القانون :

أ - يقوم على إدارة الجامعة :

١ - رئيس الجامعة

٢ - مجلس الجامعة

ب - يتولى إدارة كل كلية من كليات الجامعة :

١ - عميد الكلية

٢ - مجلس الكلية

هكذا من الأهل

ج - يتولى ادارة كل دائرة اكااديمية :

١ - مدير الدائرة

٢ - مجلس الدائرة

د - لمجلس الامناء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة تعيين عمداء او مديرين في غير الكليات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على ان تتوافر في العميد شروط الاستاذية بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - يعين رئيس الجامعة ويعفى من منصبه بارادة ملكية سامية . ويشترط في من يعين رئيسا للجامعة ان يكون اردنيا وان تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ في الجامعة ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد ، واذا انتهت خدمته كرئيس للجامعة استمر في منصب الاستاذية .

المادة ١٥ - يمارس رئيس الجامعة بالإضافة الى اية صلاحيات اخرى يوكلها اليه هذا القانون ما يلي :

أ - تمثيل الجامعة امام جميع الجهات والمؤسسات وتوقيع العقود نيابة عن الجامعة ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - ادارة شؤون الجامعة العلمية والمالية والادارية وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، وهو مسؤول امام مجلس الامناء عن تنفيذ قانون الجامعة والانظمة الخاصة بها وقرارات مجلسي الامناء والجامعة .

ج - دعوة مجلس الجامعة الى الانعقاد ورئاسة اجتماعاته .

د - تقديم تقرير الى مجلس الامناء ومجلس الجامعة في نهاية كل عام دراسي عن شؤون التعليم والبحوث العلمية وسائر نواحي النشاط الاخرى في الجامعة مع اية اقتراحات يرى فيها مصلحة للجامعة .

هـ - تعليق الدراسة كلياً او جزئياً في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى انها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار ويعمل فيها انعقاد مجلس الجامعة ، على انه يتوجب عليه في هذه الحالة ان يدعو مجلس الجامعة الى الانعقاد في اول فرصة ممكنة وعرض الامر عليه لاتخاذ القرار المناسب في اجراء رئيس الجامعة ، واذا زادت مدة تعليق الدراسة على اسبوعين فعلى رئيس الجامعة عرض الامر على مجلس الامناء لاتخاذ القرار النهائي في هذا الاجراء .

المادة ١٦ - أ - لمجلس الامناء ، بتنسيب من رئيس الجامعة ، تعيين نائب او اكثر لرئيس الجامعة يكون بمرتبة عميد وتتوافر فيه الشروط نفسها الواجب توافرها في الاستاذ وان يكون اردنيا ويعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ب - يمارس النائب الاول لرئيس الجامعة صلاحيات الرئيس كاملة عند خلو منصبه او في حالة غيابه او مرضه ، ولرئيس الجامعة اثناء قيامه بعمله ان يفرض لنوابه او لاي منهم ايا من الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة اليه بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٧ - أ - يشكل مجلس الجامعة على النحو التالي :

رئيس الجامعة	رئيس
نائب الرئيس او نوابه	
العمداء	
عضو هيئة تدريس عن كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسية في الكلية في نهاية كل عام جامعي ولمدة سنة تبدأ من مطلع العام الجامعي الذي يليه .	اعضاء
مدير الادارة والخدمات في الجامعة	

وكيل وزارة التربية والتعليم

ب - يجوز بقرار من مجلس الامناء ، بناء على اقتراح من مجلس الجامعة ، ضم اعضاء آخرين الى عضوية المجلس من داخل الجامعة او خارجها ممن يعتبر وجودهم في المجلس مفيداً لاعماله على ان لا يزيد عددهم على خمسة وان يكون تعيينهم لمدة سنة واحدة .

المادة ١٨ - يشترط فيمن يعين عميداً ان يكون اردني الجنسية وذلك بالإضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون

المادة ١٩ - يتولى مجلس الجامعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

أ - اعداد مشاريع انظمة الجامعة ومشروع موازنتها وحساباتها الختامية ورفعها الى مجلس الامناء ب - اعداد التعليمات التي تلحق ضمن صلاحياته طبقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه . ج - اتخاذ الاجراءات الضرورية لرفع مستوى التعليم والبحث العلمي في الجامعة حسب الاحتياجات الوطنية .

د - النظر في مشاريع خطط الدراسة المقدمة من الكليات ومناقشتها واقرارها .

هـ - تنسيب شروط قبول الطلاب الى مجلس الامناء ووضع تعليمات انتقال الطلبة وتحديد اعدادهم .

و - التنسيق بين اعمال الكليات وتبني نشاطها العلمي .

ز - وضع التقويم الجامعي السنوي .

ح - منح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات

ط - انشاء كراسي الاستاذية .

ي - النظر في التقارير السنوية التي يقدمها اليه رئيس الجامعة وتقييم عمل الجامعة في ضوء سياستها العامة .

ك - تعليق الدراسة كلياً او جزئياً في الجامعة للمدة التي يراها مناسبة ، مع مراعاة احكام هذا القانون .

ل - اية امور اخرى يعرضها عليه رئيس الجامعة .

المادة ٢٠ - تنبثق عن مجلس الجامعة لجنة يطلق عليها اسم « لجنة مجلس الجامعة » برئاسة رئيس الجامعة وعضوية نواب الرئيس والعمداء والاساتذة الاعضاء في المجلس وتتولى الصلاحيات التالية .

أ - تعيين اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم ونقلهم وندبهم واعازتهم للجامعات والمعاهد العالية والمؤسسات الاخرى ومنحهم اجازات التفرغ العلمي والاجازات بدون راتب .

ب - ايفاد اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين ، والمحاضرين المتفرغين ومساعدتي التدريس او البحث ممن يعملون في الجامعة او ارتبطوا للعمل معها وتمديد مدة تلك البعثات واية امور اخرى تتعلق بالموفدين منهم وفقاً لنظام البعثات المعمول به في الجامعة .

هكذا من الأشغال

المادة ٢١ - يعين عميد الكلية بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة على ان تتوفر في العميد شروط الاستاذية بموجب هذا القانون . ويكون تعيين العميد لمدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد . كما يجوز لمجلس الأمناء تعيين قائم بأعمال العميد بدلا من تعيين عميد وذلك في الحالات التي يرى المجلس ان مصلحة الكلية تتطلب ذلك .

المادة ٢٢ - ١ - يتولى عميد الكلية المسؤوليات التالية :

- ١ - ادارة شؤون الكلية وتنفيذ قانون الجامعة والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقرارات المجالس واللجان المختصة .
- ٢ - تقديم تقرير في نهاية كل سنة جامعية الى رئيس الجامعة عن شؤون التعليم والبحوث العلمية وسائر النشاطات في كليته واية اقتراحات يرى فيها مصلحة لتلك الكلية .
- ٣ - اية صلاحيات اخرى يمنحها اياها هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه ،
- ب - لرئيس الجامعة وبتنسيب من العميد تعيين نائب للعميد يتولى مساعدته في اعماله ، ويمارس نائب العميد صلاحيات العميد كاملة عند غلو منصبه او في حالة غيابه او مرضه ، وللعميد اثناء قيامه بعمله ان يفوض لنائبه ايا من الصلاحيات المخرولة اليه بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٣ - يشكل مجلس الكلية على النحو التالي :

رئيسا	أ - العميد
	ب - مديرو الدوائر الاكاديمية في الكلية
	ج - ممثل عن كل دائرة اكاديمية من دوائر الكلية
	د - شخص او اثنان من ذوي الخبرة والكفاءة او
اعضاء	العلاقة بشؤون الكلية ممن يرى مجلس الجامعة ومجلس الكلية امكانية الاستفادة منهما في تحقيق اهداف الكلية يمينان لمدة سنة بقرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الكلية .

المادة ٢٤ - يتولى مجلس الكلية تنظيم شؤون الكلية المتعلقة بالتدريس والبحث العلمي والارشاد ويقترح على مجلس الجامعة اي امر من شأنه المساهمة في تحقيق اهداف الكلية والجامعة وذلك بالاضافة الى المسؤوليات التالية :

- أ - وضع الخطط الدراسية والبرامج في الكلية ورفعها الى مجلس الجامعة للنظر فيها واقرارها .
- ب - التنسيق بين الدوائر الاكاديمية في الكلية
- ج - اقتراح تعيين اعضاء هيئة التدريس في الكلية وترقيتهم ونقلهم وندبتهم واعازتهم واجازتهم وايفادهم
- د - اعداد مشروع موازنة الكلية وتقديمه الى مجلس الجامعة .
- هـ - النظر في التقرير السنوي الذي يقدمه العميد اليه .
- و - اية امور اخرى يعرضها عليه عميد الكلية .

المادة ٢٥ - ١ - لكل دائرة اكاديمية مدير يعينه رئيس الجامعة بتنسيب من عميد الكلية على ان يكون من بين اعضاء الهيئة التدريسية في الدائرة وامضى في التدريس الجامعي مسدة لا تقل عن خمس سنوات بعد حصوله على المؤهل العلمي الاعلى . ويكون التعيين لمدة سنتين قابلتين للتجديد ، ويؤخذ فيه مبدأ الدورية ما امكن .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لرئيس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية وتنسيبه تعيين قائم بأعمال مدير الدائرة من بين اعضاء الهيئة التدريسية ممن لا يتوافر فيهم الشرط الزمني المنصوص عليه في تلك الفقرة اذا لم يكن بين اولئك الاعضاء من يتوافر فيه ذلك الشرط ، او اذا اقتضت مصلحة الدائرة ذلك .

ج - للعميد الكلية بتنسيب من مدير الدائرة تعيين نائب لمدير الدائرة يقوم مقامه عند غيابه ، والمدير ان يفوض الى نائبه بعضا من صلاحياته .

د - يكون مدير الدائرة الاكاديمية مسؤولا امام العميد عن حسن سير التدريس فيها ويتولى توزيع المحاضرات والدروس على القائمين بالتدريس فيها ويرتبطون مباشرة به ، وعليه ان يقدم في نهاية كل سنة جامعية تقريرا الى عميد الكلية ومجلس الدائرة عن نشاط الدائرة واية اقتراحات يرى فيها مصلحة للدائرة .

المادة ٢٦ - يشكل لكل دائرة اكاديمية مجلس يطلق عليه اسم (مجلس الدائرة) يرأسه مديرها ويشارك في عضويته جميع اعضاء هيئة التدريس فيها ويتولى المسؤوليات التالية ضمن الدائرة :

- أ - اقتراح خطط الدراسة التي تؤدي الى منح الدرجات العلمية والشهادات ورفعها الى مجلس الكلية .
- ب - تنظيم شؤون التدريس والبحث والارشاد .
- ج - اقتراح البرامج التطبيقية وخطط التوسع .
- د - الاقتراح الى مجلس الكلية تعيين اعضاء هيئة التدريس في الدائرة وترقيتهم ونقلهم وندبتهم واعازتهم واجازتهم وايفادهم .
- هـ - اعداد مشروع موازنة الدائرة ورفعها الى مجلس الكلية .
- و - اية امور اخرى يعرضها عليه مدير الدائرة .

المادة ٢٧ - يجوز الاعتراض على القرارات الصادرة عن اي مجلس الى المجلس الذي يعلوه مباشرة ويكون القرار الصادر في الاعتراض قرارا قطعيا غير قابل للطعن امام اية جهة اخرى .

المادة ٢٨ - يجوز اعفاء نواب رئيس الجامعة والعمداء ومديري المعاهد والمراكز العلمية والمستشفيات من مناصبهم الادارية بقرار يصدر عن مجلس الأمناء باغلبية ثمانية من اعضائه .

المادة ٢٩ - يجوز اعفاء مدير الدائرة الاكاديمية من منصبه الاداري بقرار يصدر عن رئيس الجامعة بناء على تنسيب من مجلس الكلية باغلبية ثلثي اعضائه .

المادة ٣٠ - لمجلس الجامعة بناء على تنسيب من رئيسه الاقتراح الى مجلس الأمناء تشكيل مجالس ولجان اخرى غير تلك المنصوص عليها في هذا القانون .

هكذا من المأهول

- المادة ٣١ - أ - تعقد كل من المجالس واللجان المشكلة بموجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاها جلساتها العادية وغير العادية بدعوة من رئيسها .
 ب - يجوز لتلك المجالس واللجان عقد جلسات غير عادية بناء على طلب ثلثي اعضائها على ان يعقد الاجتماع غير العادي خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب الى رئيس المجلس او رئيس اللجنة .
 ج - مع مراعاة احكام هذا القانون ، تكون اجتماعات اي من المجالس واللجان قانونية بحضور اغلبية اعضائها وتكون قراراتها صحيحة اذا صدرت باغلبية الاعضاء الحاضرين على انه عند تساوي الاصوات يرجح الرأي الذي يؤيده رئيس الاجتماع .
 د - عند بحث اي موضوع في اي مجلس او لجنة تتعلق برئيسها او باي عضو من اعضائها فعليه مغادرة الاجتماع طيلة بحث ذلك الموضوع الا اذا قرر المجلس او اللجنة خلاف ذلك .

المادة ٣٢ - تتألف الهيئة التدريسية في الجامعة من :

- أ - الاساتذة .
 ب - الاساتذة المشاركين
 ج - الاساتذة المساعدين
 د - المدرسين

المادة ٣٣ - أ - يشترط فيمن يعين مدرسا :

- ١ - ان يكون حاصلا على شهادة الماجستير في الموضوع الذي سيتولى تدريسه .
 ٢ - ان يكون قادرا على العمل الجامعي وخاصة التدريس .
 ب - لا يرقى المدرس الى رتبة استاذ مساعد الا بعد حصوله على شهادة الدكتوراه مهما كانت المدة التي يقضيها في التدريس الجامعي .

- المادة ٣٤ - أ - يشترط فيمن يعين استاذًا مساعداً او يرقى الى هذه الرتبة ان يكون حاصلا على شهادة الدكتوراه في الموضوع الذي سيتولى تدريسه .
 ب - وفي الحقول المهنية التي تحددها (لجنة مجلس الجامعة) كالتدريس مثلا ، يشترط ما يلي :
 ١ - ان يكون حاصلا على الدرجة الجامعية الاولى او ما يعادلها في المهنة المحددة على ذلك الوجه والتي سيتولى التدريس فيها .
 ٢ - ان يكون حاصلا على مؤهل تخصصي لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنتين بعد الدرجة الجامعية الاولى ، او اسهم في مجال البحث العلمي .
 ٣ - ان يكون قد مارس مهنته بصورة فائقة مدة لا تقل عن اربع سنوات بعد حصوله على الدرجة الجامعية الاولى في المهنة المحددة والتي سيتولى التدريس فيها .
 ٤ - وفي بعض الاقسام او الحقول يجوز تعيين من يكون حاصلا على درجة الدكتوراه ولو لم يكن حائزا على الدرجة الجامعية الاولى في المهنة .
 ج - وفي جميع الاحوال يشترط ان يكون قادرا على التدريس الجامعي والبحث العلمي .

المادة ٣٥ - يشترط فيمن يعين استاذًا مشاركًا او يرقى الى هذه الرتبة :

- أ - ان تتوافر لديه المؤهلات والشروط الواردة في المادة (٣٤) من هذا القانون .
 ب - ان يكون قد شغل رتبة استاذ مساعد لمدة لا تقل عن اربع سنوات في احدى الكليات الجامعية او في معهد علمي من مستواها .
 ج - ان يكون قد نشر بعد تعيينه في رتبة استاذ مساعد انتاجا علميا قويا يسهم في تقدم المعرفة ، او قام باعمال فنية مهنية ممتازة في ميدان تخصصه .
 د - ويجوز ان يعين استاذًا مشاركًا من لم يعمل استاذًا مساعداً على ان يتوافر لديه الشرطان الواردان في الفقرتين (أ) و (ج) من هذه المادة ، وان يكون قد مضى على حصوله على درجة الدكتوراه او ما يعادلها مدة لا تقل عن ثماني سنوات . كما يجوز في بعض الحقول المهنية كالطب مثلا ان يكون المرشح قد قام باعمال قيمة ادت الى تقدم المهنة او المعرفة ، وامضى مدة ثماني سنوات على الاقل في ممارسة المهنة بعد حصوله على المؤهل العالي الذي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليه عن سنتين بعد الدرجة الجامعية الاولى .

المادة ٣٦ - يشترط فيمن يعين استاذًا او يرقى الى هذه الرتبة :

- أ - ان تتوافر لديه المؤهلات والشروط الواردة في المادة (٣٤) من هذا القانون .
 ب - ان يكون قد شغل رتبة استاذ مشارك لمدة لا تقل عن اربع سنوات في احدى الكليات الجامعية او في معهد علمي من مستواها .
 ج - ان يكون قد نشر ، بعد تعيينه في رتبة استاذ مشارك بحوثا مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة او قام باعمال فنية مهنية ممتازة في ميدان تخصصه تؤهله للاستاذية .
 د - ويجوز ان يعين في وظيفة استاذ من لم يعمل استاذًا مشاركًا اذا كانت قد مضت اثنا عشرة سنة على الاقل على حصوله على الدكتوراه بشرط ان يكون قد نشر بحوثا مبتكرة علمية قيمة في مادة تخصصه او قام باعمال فنية مهنية ممتازة في ميدان تخصصه تؤهله للاستاذية .

المادة ٣٧ - عند تعيين اعضاء في الهيئة التدريسية في الجامعة من الحاصلين على رتب جامعية من احدى الجامعات المعترف بها يجوز ان يعينوا في رتب مكافئة لرتبهم الحاصلين عليها .

المادة ٣٨ - يجوز تعيين محاضرين ومحاضرين متفرغين وغير متفرغين ومساعدتي تدريس او بحث .

المادة ٣٩ - يشترط في الشهادات العلمية لاعضاء هيئة التدريس ان تكون من جامعات او معاهد عليا معترف بها من مجلس الجامعة ويجوز تعيين لجان لتقدير الانتاج العلمي بمقتضى تعليمات تصدر عن مجلس الجامعة .

المادة ٤٠ - يحدد الهيكل التنظيمي للجامعة وعدد الوظائف وتسلسلها ورتبها ودرجاتها واجراءات التعيين في جميع الوظائف الاكاديمية والادارية في الجامعة بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٤١ - بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر :

- أ - لعضو الهيئة التدريسية في اية جامعة في المملكة ان يقوم بالتدريس في الجامعة خلال مدة احازة تفرغه العلمي وان يجمع بين الراتبين ،

هكذا من الأصول

ب- اذا انتقل عضو الهيئة التدريسية من اية جامعة في المملكة الى الجامعة بموافقة الجهة المختصة بتعيين اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة التي انتقل منها ذلك العضو فتنتقل معه الى الجامعة جميع حقوقه المكتسبة المتعلقة بالادخسار والمكافأة واجازة التفرغ العلمي . وفي هذه الحالة تحسب له سنوات الخدمة التي امضاها في الجامعة التي انتقل منها كخدمة فعالية في الجامعة لغايات الادخسار والمكافأة واجازة التفرغ العلمي .

المادة ٤٢- أ - يقسم رئيس الجامعة امام مجلس الامناء اليوم التالية قبل ممارسة مهام منصبه :
(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احافظ على شرف المهنة وان اقوم بواجبي بكل امانة واخلاص) .

ب- يقسم نواب رئيس الجامعة والعمداء واعضاء هيئة التدريس والموظفون الاردنيون اليوم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة امام رئيس الجامعة قبل مباشرتهم اعمالهم .

ج- واما الاشخاص غير الاردنيين من الفئات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة فيقسمون اليوم التالية امام رئيس الجامعة قبل مباشرتهم اعمالهم :

(اقسم بالله العظيم ان احافظ على شرف المهنة وان اقوم بواجبي بكل امانة واخلاص ، وان لا اقوم بأي عمل قول او فعلا يتعارض مع سيادة المملكة الاردنية الهاشمية وسلامتها وقوانينها وانظمتها) .

المادة ٤٣- تنفى جامعة اليرموك من جميع الضرائب والرسوم والعوائد الحكومية والبلدية ورسوم طوابع الواردات .

المادة ٤٤- يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات الجامعة ، الا اذا ارتأى مجلس الامناء تعيين جهة اخرى لهذا الغرض .

المادة ٤٥- بالرغم مما ورد في هذا القانون من احكام يجوز تعليق الدراسة في الجامعة بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٤٦- يصدر مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الامناء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك :

أ - شؤون اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين ومساعدتي التدريس او البحث والموظفين والمستخدمين في الجامعة ورتبهم وترقيتهم وزواتهم واجورهم ودرجاتهم ومكافأاتهم وعلاواتهم وتعويضهم واجازاتهم العادية والمرضية واجازات التفرغ العلمي وايفادهم وكيفية تعيينهم ونقلهم وندبهم واعارلهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتاديبهم وتشكيل المجالس التأديبية واجراءاتها وصلاحياتها والعقوبات التي تستطيع فرضها .

ب- الانتقال والسفر والتأمين الصحي وانشاء صناديق الادخار والاسكان لاعضاء الهيئة التدريسية والموظفين والمستخدمين في الجامعة .

ج- الصلاحيات الادارية لرئيس الجامعة ونوابه والعمداء ومديري الدوائر الاكاديمية ومديري المراكز العلمية والمعاهد والمستشفيات ومديري الدوائر الادارية فيما يتعلق باعضاء الهيئة التدريسية والموظفين والمستخدمين .

د - شروط قبول الطلبة .

هـ - الشؤون المالية للجامعة .

و - شؤون اللوازم والعطاءات والتعهدات .

ز - منح الدرجات والشهادات وتحديد شروطها واسمها وقواعدها واجراءاتها .

ح - البعثات العلمية بما في ذلك الاتفاق على الموفدين والشروط المتعلقة بالايقاد .

ط - تنظيم البحث العلمي .

ي - معادلة الشهادات .

المادة ٤٧- أ - الى ان يتم تعيين مجلس الامناء للجامعة تحول اللجنة الملكية الخاصة لجامعة اليرموك صلاحيات مجلس الامناء ، ويخول رئيسها صلاحيات رئيس مجلس الامناء الى ان يتم تعيين رئيس للمجلس .

ب- الى ان يتم تكوين مجلس الجامعة يخول مجلس الامناء صلاحيات مجلس الجامعة ولجنة مجلس الجامعة .

ج- الى ان يتم تكوين مجلس اية كلية يخول مجلس الجامعة صلاحيات مجلس تلك الكلية .

د - الى ان يتم تكوين مجلس اية دائرة يخول مجلس الكلية صلاحيات مجلس تلك الدائرة .

هـ - الى ان يتم تعيين رئيس للجامعة يخول رئيس اللجنة الملكية الخاصة لجامعة اليرموك صلاحيات رئيس الجامعة ، والى ان يتم تعيين عميد لكلية يخول رئيس الجامعة صلاحيات ذلك العميد ، والى ان يتم تعيين مدير للدائرة الاكاديمية يتولى عميد الكلية صلاحيات مدير الدائرة .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٢١

وزير الزراعة والري دولان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
---	--	---	---

وزير التربية والتعليم علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويحي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
--	-----------------------------------	---------------------------------------	--------------------------------

وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة عمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط
-----------------------------------	---	--	--

وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاسبي	وزير الدولة للشؤون رئاسة الوزراء لاحي حسين الطراونه
--	--	----------------------------------	---

وزير دولة للشؤون الخارجية
مروان الحمود

وزير دولة للشؤون الخارجية
مروان الحمود

وزير دولة للشؤون الخارجية
مروان الحمود

هكذا من الله جل

مجلس الوزراء

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٧٦) . ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء العبارة التالية الواردة فيها :-
تعني عبارة (الشهادة الاعدادية العامة) الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية التعليم الالزامي .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٨ - تحدد شروط القبول في المرحلة الثانوية بموجب انظمة او تعليمات تصدرها الوزارة .

المادة ٤ - تعدل المادة (٣٣) من القانون الاصيل :-

أ . بالغاء الفقرات (ب، ل، م) منها واعادة ترقيم الفقرات الاخرى على هذا الاساس .

ب . باضافة الفقرة (ك) التالية الى آخرها :-

(ك) تقديم المشورة للوزير في اي أمر آخر يرى ضرورة لاختلاف رأي المجلس فيه ؛

المادة ٥ - تلغى نصوص المواد (٥٥ و ٥٦ و ٥٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالنصوص التالية :-

المادة ٥٥ - تجري الوزارة امتحانا عاما في نهاية المرحلة الثانوية تمنح للطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (شهادة الدراسة الثانوية العامة) ؛

المادة ٥٦ - تحدد اجراءات امتحان (شهادة الدراسة الثانوية العامة) وشروط منح هذه الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة ؛

المادة ٥٧ - تستوفي من المشتركين في امتحان (شهادة الدراسة الثانوية العامة) رسوم يحدد مقدارها وطريقة تحصيلها واجور العاملين في الامتحان وكيفية دفعها وسائر الامور المتعلقة بتلك الرسوم والاجور بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٥٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - قرارات الوزارة المتعلقة باجراءات ونتائج امتحان (شهادة الدراسة الثانوية العامة) تكون قطعية ولا تخضع للطعن امام اي مرجع قضائي او اداري .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٢٥

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التكوين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لروت الظهري	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجلازي

وإنفاذه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان

٢ - الاشراف على الموظفين والمستخدمين والعمال .

بي - احالة العطاءات والمقاولات .

المادة ١٦ - :

بينه وبين المؤسسة وشريعة ان يكون قد سدد جميع الاقساط والالتزامات الاخرى المتحققة عليه.

1976/1/20

وزير الزراعة والتعلم فؤاد الخنداي	وزير التعليم خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التقنين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السباحة والاثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتاعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لوت الناهوي	وزير الاشغال العامة عمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صافق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه عبد العزيز الخطاط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رحمي العشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد غضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير المسند فاجي حنين الطراولة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي

نظام السفر لموظفي المعهد

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١/١٩٧٦

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٧٦

نظام الانتقال والسفر لموظفي معهد

الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر لموظفي معهد الادارة العامة لسنة ١٩٧٦) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المعهد	معهد الادارة العامة
المجلس	مجلس ادارة المعهد
الرئيس	رئيس مجلس ادارة المعهد
المدير	مدير المعهد
الموظف	كل شخص يعين في المعهد في وظيفة مدرجة في تشكيلاته بما في ذلك المستخدمين .

المادة ٣ - أ - لغايات هذا النظام يصنف موظفو المعهد الى الفئات التالية :-

الفئة الاولى	وتشمل المدير
الفئة الثانية	وتشمل موظفي الدرجتين الاولى والثانية
الفئة الثالثة	وتشمل موظفي الدرجتين الثالثة والرابعة
الفئة الرابعة	وتشمل موظفي الدرجتين الخامسة والسادسة .

ب - يعامل الموظفون غير المصنفين والمستخدمون والموظفون بعقود والممارون للمعهد معاملة الموظفين المصنفين الذين يعادلونهم في الراتب ، على ان لا يتجاوز تصنيفهم الفئة الثانية وان يصنف اي موظف تنطبق عليه احكام هذه الفقرة في الفئة الرابعة اذا كان واتبه يقل عن ادنى مربوط الدرجة السادسة وتراعى في ذلك كله الشروط الواردة في عقد الاستخدام .

المادة ٤ - أ - باستثناء ما نص عليه في هذا النظام يعلّق (نظام الانتقال والسفر) رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ واي نظام آخر يعدله او يخل محله على المعهد وعلى الموظفين فيه ، على ان يمارس الرئيس صلاحيات الوزير المختص .

ب - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا النظام تطبق الاحكام المتعلقة بالفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة المنصوص عليها في (نظام الانتقال والسفر) رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ او اي نظام آخر يعدله او يخل محله على الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي لموظفي المعهد والمنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام .

المادة ٥ - ينحصر بدل اقتناء سيارة خاصة للمدير بالمقدار المقرر لوكلاء الوزارات في نظام الانتقال والسفر لموظفي الحكومة المعمول به .

المادة ٦ - أ - اذا كلف الرئيس بمهمة رسمية تتعلق بالمعهد خارج المحافظة التي يقع فيها المعهد او في خارج المملكة فتدفع له علاوات السفر المقررة لمن هم في مرتبة وزير بمقتضى (نظام الانتقال والسفر) رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ واي نظام آخر يعدله او يخل محله .

ب - تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على اعضاء المجلس على ان تدفع لهم علاوة السفر المقررة للفئة الاولى من موظفي المعهد بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٧ - يلغى (نظام الانتقال والسفر لمعهد الادارة العامة) رقم (١١) لسنة ١٩٦٩ .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/١١

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم	الثقافة والاعلام	الاتشاء والتعمير	الخارجية والدفاع	رئيس الوزراء ووزير
فوقان الهنداوي	خالد الحاج حسن	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
التنمية	المواصلات	السياحة والآثار	المالية	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
علي حسن عوده	احمد الشوبكي	غالب بركات	سالم مساعده	سامي ايوب
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
التخطيط	الاشغال العامة	لشؤون الخارجية	وزير الارواق والشؤون	وزير الزراعة
لروت التلهوي	محمود الحوامده	صادق الشرع	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	البلدية والقروية	الصحة	العامل	رئاسة الوزراء
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طراد سعود القاضي	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي

هكذا من الشاهل

نحو الدستور للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/١١

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

نظام معهد المهن الطبية المساعدة

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معهد المهن الطبية المساعدة لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيناً وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه إلا اذا دلت القرينة عن خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة الصحة .
الوزير	وزير الصحة .
المعهد	معهد المهن الطبية المساعدة
المجلس	مجلس ادارة معهد المهن الطبية المساعدة
المدير	مدير معهد المهن الطبية المساعدة
الطلاب	الطلاب لقبول في احد فروع الدراسة في المعهد ولا تشمل الموظفين المتحقين بالدورات التشغيلية والتدريبية التي يعقدها .

المادة ٣ - يؤسس معهد يسمى (معهد المهن الطبية المساعدة) يرتبط بالوزارة ويعمل على تحقيق الاهداف التالية .-

أ - رفع مستوى المهن الطبية المساعدة في المملكة واقامتها على الاسس العلمية والفنية الصحيحة وتنظيم شؤونها .

ب - اعداد مساعدين في مختلف المهن الطبية المساعدة ممن يحملون المؤهلات العلمية والفنية المعتمدة .

ج - تحسين كفاءة العاملين في المهن الطبية المساعدة وتطوير الوسائل والاساليب المتعلقة بها والمستخدمة فيها عن طريق الاستمرار في تحديثها ، وعقد الدورات المناسبة لها في المعهد .

المادة ٤ - يتولى ادارة المعهد والاشراف على شؤونه مجلس ادارة بشكل على الوجه التالي :-

- ١ - وكيل الوزارة
 - ٢ - مدير التدريب والتعليم الداخلي .
 - ٣ - مدير المختبرات
 - ٤ - مدير طب الاسنان
 - ٥ - مدير الصيدلة
 - ٦ - رئيس قسم صحة البيئة
 - ٧ - رئيس قسم الاشعة
 - ٨ - رئيس قسم التخدير
 - ٩ - رئيس مركز التأهيل
 - ١٠ - ممثل عن وزارة التربية والتعليم
 - ١١ - ممثل عن كلية الطب في الجامعة الاردنية
 - ١٢ - مدير المعهد
- عضواً يعينه وزير التربية والتعليم
- عضواً - يعينه رئيس الجامعة الاردنية
- عضواً ومقرراً للمجلس

المادة ٥ - تناط بالمجلس المهام التالية :-

- أ - وضع السياسة العامة للمعهد ، بما في ذلك الخطط الخاصة بتطويره .
- ب - اعداد مشاريع الخطوط العريضة للمناهج والمساقات الدراسية في المعهد ، على ان ترفع لمجلس التربية والتعليم لاقرارها .
- ج - اعداد مشروع موازنة المعهد السنوية .
- د - تنسيق تعيين اعضاء الهيئة التدريسية في المعهد .
- هـ - وضع التعليمات الخاصة بالامتحانات في المعهد .
- و - تحديد عدد الطلبة الذين يقبلون في المعهد في كل عام وتوزيعهم على فروع الدراسة بما يتفق مع اهداف المعهد ويتناسب مع احتياجات المملكة .
- ز - اقرار نتائج الامتحانات .

المادة ٦ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الاقل ، ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضرته الاغلبية المطلقة من الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ، وتتخذ القرارات فيه باجتماع الحاضرين او باكثريةهم ، واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس .

المادة ٧ - يبين المدير بقرار من الوزير وتناط به المهام والواجبات التالية :

- أ - تنفيذ السياسة العامة للمعهد .
- ب - اعداد مشاريع المناهج والبرامج الدراسية لفروع المعهد ضمن السياسة العامة له ، واقتراح الاساليب والوسائل اللازمة لتطويرها الى المجلس .
- ج - تنظيم اعمال الهيئة التدريسية للمعهد والاشراف على اعضائها .
- د - وضع التعليمات الادارية الخاصة بانتظام العمل والدوام في المعهد .
- هـ - تقديم تقارير دورية عن اعمال المعهد للمجلس .

هكذا من الله على

المادة ٨ - يكون للمعهد جهازه الخاص من الموظفين ويعينون في ملاكه بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٩ - أ - يضم المعهد فروع الدراسة التالية : -

- ١ - فرع مساعدي الفنيين للمختبر
- ٢ - فرع مساعدي الفنيين للاشعة
- ٣ - فرع مساعدي الفنيين للتخدير
- ٤ - فرع مساعدي الفنيين لاختبار الاسنان
- ٥ - فرع مراقبي الصحة العامة
- ٦ - فرع مساعدي الاحصاءات الصحية والحيوية
- ٧ - فرع مساعدي الفنيين للمعالجة الحكيمة (العلاج الطبيعي) .
- ٨ - فرع مساعدي الصيدلة
- ٩ - فرع الزائرين الصحيين

ب - للوزير بتنسيب من المجلس ان ينشئ فروعاً أخرى للدراسة في المعهد .

المادة ١٠ - أ - يكون التدريس في المعهد باللغة العربية ، ويجوز استعمال اية لغة اجنبية أخرى الى جانبها عند الضرورة

ب - يتبع في التدريس في المعهد نظام الساعات المعتمدة ويشتمل على دراسة منتظمة لاربعة فصول متتالية خلال السنتين وذلك لجميع الفروع في المعهد ماعدا فرع العلاج الطبيعي ، فتكون الدراسة المنتظمة فيه لستة فصول متتالية مدة كل واحد منها اربعة اشهر ونصف الشهر خلال ثلاث سنوات .

المادة ١١ - أ - يشترط لقبول الطالب في اي فرع من فروع الدراسة في المعهد ما يلي :-

- ١ - ان يكون اردني الجنسية .
- ٢ - ان يكون لائقاً من الناحية الصحية بتقرير من اللجنة الطبية اللوائية ولا يتجاوز عمره الخامسة والعشرين .

٣ - ان يكون متفرغاً للدراسة في المعهد وغير ملزم بأي عمل آخر .

٤ - ان يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة في الفرع العلمي او ما يعادلها . على انه يجوز قبول الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية العامة في الفرع الادبي في فرع مراقبي الصحة العامة وفرع مساعدي الاحصاءات الصحية والحيوية وفرع الزائرين الصحيين .

ب - للمجلس بتنسيب من المدير ان يضيف اية شروط أخرى الى الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٢ - للوزير قبول الطلاب من الدول العربية في المعهد . وله بتنسيب من المجلس قبول المبعوثين الى المعهد من الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية وترعى في قبول اولئك الطلاب والمبعوثين احكام هذا النظام الى المدى الذي يمكن تطبيقه عليهم .

المادة ١٣ - يقر المجلس اختيار الطلاب وتوزيعهم على فروع الدراسة في المعهد ويتم قبولهم فيه بقرار من الوزير

المادة ١٤ - أ - يقدم الطالب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان عن صدور القرار بقبوله في المعهد تعهداً مسجلاً لدى الكاتب العدل وفق النموذج والشروط التي يقررها المجلس بما في ذلك اية كفالة يترتب عليه تقديمها .

ب - يلتزم الطالب في التعهد الذي يقدمه بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بالعمل في الوزارة لمدة تعادل ضعف سنوات الدراسة المقررة في الفرع الذي قبل فيه ، وذلك في المكان الذي يعينه الوزير وبالراتب المقرر للدرجة التي يستحقها بمقتضى انظمة الخدمة المدنية المعمول بها .

ج - يصبح الطالب في حل من التزامه بالعمل في الحكومة اذا لم يعين فيها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تخرجه من المعهد .

د - باستثناء مانص عليه في هذا النظام تسري احكام نظام البعثات العلمية رقم (١١٥) لسنة ١٩٦٦ واي نظام آخر يعدله او يحل محله على الطلاب المقبولين في المعهد بما في ذلك الزام الطالب وكفيله بدفع جميع المبالغ المترتبة عليه بمقتضى نظام البعثات المشار اليه وهذا النظام .

المادة ١٥ - يدفع للطالب خلال مدة دراسته في المعهد مبلغ شهري مقطوع يحده مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتعتبر المبالغ التي تدفع للطالب بمقتضى احكام هذه المادة من التكاليف التي تسترد منه او من كفيله اذا فصل من المعهد او اخل بشروط التعهد او باحكام هذا النظام .

المادة ١٦ - أ - العقوبات التأديبية التي يجرى توقيعها على الطالب لمخالفته التعليمات الانضباطية التي يصدرها المجلس هي كما يلي :-

- ١ - التنبيه الشفهي او الكتابي .
- ٢ - الانذار .
- ٣ - الفصل المؤقت من المعهد لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المرة الواحدة وعلى ان لا يزيد على عشرة ايام خلال الفصل الدرامي وتدخل مدة الفصل المؤقت في حساب نسبة الغياب عن الدروس والتدريب العملي .
- ٤ - الفصل النهائي من المعهد .

ب - توقع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في البنود (١ و ٣ و ٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة مسن قبل المدير اما الفصل النهائي من المعهد فيوقع بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٧ - يعامل لاغراض التعيين حامل دبلوم المعهد على انه لنهي ستين دراستين بعد مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة باستثناء حامل دبلوم المعهد في المعالجة الحكيمة (العلاج الطبيعي) فيعامل على انه انهى ثلاث سنوات دراسية بعد مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة .

المادة ١٨ - للوزير بتنسيب من المجلس ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :-

- أ - كيفية ومواعيد تقديم طلبات القبول في المعهد والوثائق والمستندات الواجب تعزيزها بها .
- ب - الاجراءات والشروط الخاصة بنقل الطلاب من فرع الى آخر في المعهد .
- ج - الواجبات الانضباطية في المعهد والتي يترتب على الطلاب والمشتريين في الدورات التقيد بها وذلك تحت طائلة فرض العقوبات التأديبية على مخالفيها .

هكذا من المأهول

- د - تحديد اجور المحاضرات للمحاضرين غير المتفرغين ضمن موازنة المعهد .
هـ - الترتيبات الخاصة بالدورات التي يعقدها المعهد وتحديد الاهداف الخاصة بها واصدار الشهادات للمشاركين فيها .
المادة ١٩ - يلنى (نظام معهد الفنون الطبية) رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ .

١٩٧٦/١/١١

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذولفان الهنداوي	وزير الثقافة خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية اروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير المسكن ناجي حسين الطراوله	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء واكان عناد الجلازي

نحى الحسين لله ملك الله الملكة لدراسة التسمية

- بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥
أمر بوضع الأنظمة التالية :-

١ - نظام اعمال التجنيد لسنة ١٩٧٦ .

٢ - نظام القحوص الطبية للمكلفين والاحتياط لسنة ١٩٧٦

٣ - نظام كادر المكلفين بخدمة العلم لسنة ١٩٧٦

١٩٧٦/١/٢٥

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم لرفان الهنداوي	وزير الثقافة خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية اروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير المسكن ناجي حسين الطراوله	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء واكان عناد الجلازي

هكذا من الأشهر

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦ نظام اعمال التجنيد

صادر بمقتضى احكام المادة (٥١) من قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية رقم (١) لسنة ١٩٧٦

المادة (١) يسمى هذا النظام (نظام اعمال التجنيد لسنة ١٩٧٦) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

القانونون قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية رقم (١) لسنة ١٩٧٦ .

شعبة التجنيد فرع المديرية القائم بواجباتها في المحافظات والالوية .

الفحص الابتدائي

والفحص النهائي اجراءات الحصر والتدقيق .

سجل التجنيد الاساسي السجل المعد في المديرية لتدون فيه جميع المعلومات والبيانات الضرورية عن المكلفين
سجل التجنيد الفرعي السجل المعد في شعب التجنيد لتدون فيه جميع المعلومات والبيانات الضرورية عن المكلفين التابعين لتلك الشعب .

الكشوف النماذج والبيانات التي تعدها المديرية لتسجيل اسماء المكلفين والبيانات الضرورية المتعلقة بهم .

المادة (٣) يترتب على وزارة الصحة تزويد المديرية قبل نهاية شهر كانون الاول من كل سنة بما يلي : -

١ - بكشف يتضمن اسماء الذكور الذين سيبلغون سن التجنيد لخدمة العلم خلال السنة التالية وذلك استناداً الى سجلات الولادة او سجلات الاحوال المدنية .

٢ - بكشف يتضمن اسماء المواليد والمتوفين من الذكور خلال السنة .

ب- تنظيم الكشوف المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة على النماذج التي تقررها المديرية، ولها ان تقوم باعادة تدقيقها على ضوء سجلات الولادة او سجلات الاحوال المدنية التي استخرجت منها .

المادة (٤) أ - يقوم رئيس شعبة التجنيد بتسجيل اسماء المكلفين المدرجة في كشوف وزارة الصحة او مديرية الاحوال المدنية في سجلات التجنيد الفرعية وفقاً لاماكن اقامتهم .

ب- يبلغ المخاتير بواسطة السلطات الادارية كشوف على ثلاث نسخ تتضمن اسماء المكلفين الذين يقيمون في مناطق اختصاصهم وذلك قبل ثلاثين يوماً على الاقل من التاريخ المحدد لاجراء الفحص الابتدائي عليهم ، ويترتب على المخاتير تعليق نسخة من تلك الكشوف في مراكز الاجتماعات العامة في اماكن اقامة المكلفين . ويحتفظ المختار بنسخة من الكشوف وتعاد النسخة الثالثة منها الى رئيس شعبة التجنيد معززة بشهادة منه على التعليق وبأية ملاحظات يرى ضرورة تقديمها .

ج - يعتبر التعليق للكشوف على الوجه المبين في الفقرة (ب) من هذه المادة تليفاً قانونياً للمكلفين الواردة اسماؤهم في تلك الكشوف .

المادة (٥) تحدد التفاسيل الاخرى التي يجب ادراجها في الكشوف ، وفيما يتعلق بالاوراق والمستندات الثبوتية التي يترتب على المكلفين حملها وتقديمها بتعليمات يصدرها المدير بما في ذلك الاجراءات التي يتوجب اتباعها لتصحيح اي خطأ او سهو يقع في الاسماء او في البيانات المدرجة في الكشوف او كان يتوجب ادراجها فيها .

المادة (٦) تقوم الجامعات في المملكة بتزويد المديرية في موعد اقضاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من كل سنة بما يلي : -

أ - اسماء الطلاب المتحقين بالجامعة وامكنة ولادتهم وتواريخها ومحال اقامتهم .

ب- اسماء الطلاب الذين حصلوا على الدرجة الجامعية الاولى او فصلوا منها او توقفوا عن الدراسة فيها او بلغوا السن المنصوص عليها في القانون .

المادة (٧) تقوم وزارة التربية والتعليم بتزويد المديرية في موعد اقضاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من كل سنة بما يلي : -

أ - اسماء الطلاب الذين تجاوزوا السابعة عشرة من العمر المتحقين بالمعاهد والمدارس الثانوية الحكومية والخاصة وامكنة وتواريخ ولادتهم ومحال اقامتهم .

ب- اسماء الطلاب المبعوثين وامكنة وتواريخ ولادتهم ومحال اقامتهم .
ج - اسماء الطلاب المبعوثين الذين حصلوا على الدرجة الجامعية الاولى او توقفوا عن مواصلة دراستهم او فصلوا من الجامعات او الكليات او المعاهد التي كانوا يدرسون فيها او بلغوا السن المحددة في القانون وتواريخ واماكن ولادتهم والمحال التي يقيمون فيها .

د - اسماء الطلاب الذين فصلوا من المدارس الحكومية والخاصة والمعاهد او انقطعوا عن الدراسة او بلغوا السن المحددة في القانون وامكنة وتواريخ ولادتهم ومحال اقامتهم .

المادة (٨) على كل طالب اجلت خدمته بسبب الدراسة خارج المملكة ان يقدم في موعد لا يتجاوز الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من كل سنة الى البعثات الدبلوماسية او القنصلية الاردنية في البلد الذي يدرس فيه او لمن يقوم مقامها او الى المديرية مباشرة وثيقة تثبت استمراره في الدراسة في الكلية او المعهد او المدرسة التي اجلت خدمته بسبب التحاقه بها مع بيان موقع منه يتضمن اسمه الكامل ومكان ولادته وتاريخها وعنوانه في البلد الذي يدرس فيه وفي المملكة ورقم جواز سفره ومركز التجنيد التابع له .

المادة (٩) على البعثات الدبلوماسية والقنصلية الاردنية : -

أ - ارسال الوثائق والبيانات المقدمة اليها من الطلاب الاردنيين الذين يدرسون في خارج المملكة بمقتضى المادة (٨) من هذا النظام الى المديرية خلال اسبوع واحد على الاكثر من تاريخ تسلمها لها بعد ان تصديق عليها .

ب- ابلاغ المديرية عن كل مكلف اجلت خدمته بسبب الدراسة في خارج المملكة وتبين لها انه حصل على الدرجة الجامعية الاولى او فصل من الكلية او المعهد او المدرسة التي كان يدرس فيها او توقف عن الدراسة او بلغ السن المحددة في القانون وعلى تلك البعثات والقنصليات عدم تجديد او تمديد جواز سفر اي مكلف تنطبق عليه احكام هذه الفقرة .

هكذا من المأهول

المادة (١٠) أ - تقوم المديرية بواسطة وزارة الدفاع بتزويد وزارة الخارجية في مطلع كل سنة بكشوف تتضمن اسماء الاشخاص الذين سيبلغون من التكليف خلالا لتعميمها على جميع الهيئات السياسية والتنصليية الاردنية او من يمثلها في البلدان الاجنبية .

ب- يعتبر جميع المكلفين الموجودين خارج المملكة صالحين للخدمة ما لم يخضروا الى المملكة ويثبتوا عدم اهليتهم الصحية لتأديتها .

المادة (١١) أ - تتولى لجان الفحص الابتدائي بالتحقيق في التفاصيل والبيانات المتعلقة بالمكلفين على ضوء الكشوف الواردة من وزارة الصحة او مديرية الاحوال المدنية وحصرها وتدوينها في سجلات التجنيد القرعي بما في ذلك :

- ١ - اوصاف المكلف مأخوذة من هويته المدنية او جواز سفره او من شهادة اللجنة له .
 - ٢ - مستوى تعليمه ، وما اذا كان طالباً او يتعاطى اية مهنة :
 - ٣ - الاسباب القانونية - ان وجدت - لاعفائه من خدمة العلم او تأجيلها له او استثنائه منها .
- ب- اذا تبين للجنة الفحص الابتدائي ان المكلف متوفي فتعمل على شطب اسمه من سجلات التجنيد، وتسجل الوفاة في سجلات الدوائر المختصة .

المادة (١٢) أ - تشكل لجنة الفحص الابتدائي على الوجه التالي :

- ١ - رئيس شعبة التجنيد .
 - ٢ - احد معاوني رئيس شعبة التجنيد .
 - ٣ - ضابط من الامن العام يعينه مدير الامن العام
 - ٤ - موظف من مديرية الاحوال المدنية يعينه مدير عام دائرة الجوازات
- رئيساً
عضواً
عضواً
عضواً

ب- اللجنة ان تستعين بالمختار الذي يقيم المكلف في منطقة اختصاصه دون ان يكون له رأي في الاجراءات او القرارات التي تتخذها :

المادة (١٣) تقوم لجان الفحص النهائي بمراجعة السجلات والكشوف والمجاشر التي اجهدها لجان الفحص الابتدائي واطرارها بصورة نهائية وتسجيلها في سجل التجنيد الاساسي .

المادة (١٤) تتألف لجنة الفحص النهائي من ثلاثة ضباط يعينهم المدير ويكون اقدمهم رئيساً للجنة على ان لا يقل رتبته عن مقدم . واللجنة ان تستعين بالحكام الاداريين ودوائر الامن العام في المحافظات والاولوية لتزويدها بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالمكلفين .

المادة (١٥) على كل من اكل الثامنة عشرة من عمره بعد نفاذ احكام القانون ان يقدم نفسه الى المديرية ومعه دفتر الخدمة في الموعد الذي تعلن عنه المديرية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنيدته .

المادة (١٦) للمديرية ان تجري تحقيقاً سنوياً عاماً خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من كل سنة بالطريقة التي تراها مناسبة على جميع الذين اجلت خدمتهم بتقتضى احكام القانون للتحقق من استمرار اسباب التأجيل .

المادة (١٧) يعطى كل مكلف دفتر خدمة حسب النموذج (أ) الملحق بهذا النظام، وتدون فيه جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمكلف والاجراءات والقرارات التي اتخذت بحقه موقعة من لجنة الفحص بما في ذلك تأجيل خدمته واسبابه ومدته .

المادة (١٨) اذا فقد دفتر الخدمة او تلف فعل المكلف ان يعلم المديرية بذلك خلال اسبوع واحد من تاريخ فقد الدفتر او تلفه ليعطى بديلاً عنه . والمديرية ان تجري التحقيق الذي تراه مناسباً لتأكد من اسباب فقد الدفتر او تلفه ويستوفى من المكلف ثلاثة دنائير مقابل الدفتر البديل .

المادة (١٩) على كل من تسام دفتر الخدمة ان يقدم للمديرية او مركز التجنيد الذي يقيم ضمن دائرة اختصاصه بياناً بأي تغيير في مكان اقامته وذلك خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ التغيير .

المادة (٢٠) أ - تحدد مراكز دعوة المكلفين وتجنيدهم من قبل القيادة العامة وترتبط تلك المراكز بالمديرية .
ب- ينقل المكلف والضابط وضابط الصف والفرد الاحتياطي على نفقة القوات المسلحة من مكان التجمع الذي تعلن عنه المديرية الى المكان الذي سيؤدي فيه خدمته الفعلية وتزوده القيادة العامة خلال تأديته لها بالغذاء والكسوة وتؤمن له الخدمات الصحية .

المادة (٢١) تحدد القيادة العامة عدد المكلفين الذين سيدعون في كل سنة ، ويجوز دعوة مجموعة المكلفين على اية سنة على دفعات وفقاً لما تقرره القيادة العامة .

المادة (٢٢) على كل ضابط وضابط صف وفرد في قوة الاحتياط ان يقدم الى دائرة تجنيده بياناً بمكان اقامته وعمل عمله وعن كل تغيير يطرأ عليهما خلال ثلاثين يوماً على الاكثر من التغيير وفي حالة عدم قيامه بذلك اعتبر تبليغه في مكان اقامته او مكان عمله الاول صحيحاً .

المادة (٢٣) للمدير اصدار الاوامر والتعليمات المتعلقة بتنظيم الكشوف والسجلات والنماذج وغيرها من الوثائق اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

هكذا من الأشغال

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٦

نظام الفحوص الطبية للمكلفين والاحتياط

صادر بمقتضى المادة (٥١) من قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية

رقم (١) لسنة ١٩٧٦

المادة (١) يسمى هذا النظام (نظام الفحوص الطبية للمكلفين والاحتياط لسنة ١٩٧٦)، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للعبارة حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-
 اللجان الطبية اللجان الطبية العسكرية في القوات المسلحة .
 اللاقون للخدمات المكفون الذين يتبين بالفحص الطبي انهم صالحون للاستخدام في جميع قطعات الميدانية
 اللاقون للخدمات ومصالح القوات المسلحة في جميع الظروف والاماكن .
 المركزية الثانية المكفون الصالحون للاستخدام في قطعات ومصالح القوات المسلحة في اعمال تناسب مع اوضاعهم الصحية الخاصة .

المادة (٣) تتولى اللجان الطبية اجراء الفحوص الطبية للمكلفين ، وتحدد درجات اللياقة البدنية وفقا لاحكام انظمة تلك اللجان .

المادة (٤) تحدد اصول دعوة المكلفين لاجراء الفحوص الطبية عليهم ومواعيد اجرائها واللجان الطبية التي ستكلف بالقيام بها واماكن اجتماعاتها واسلوب عملها وسائر الامور المتعلقة بها بتعليمات تصدر عن المديرية وتعتبر قرارات تلك اللجان قطعية غير قابلة للطعن بها امام اي مرجع قضائي او اداري .

المادة (٥) بالرغم مما ورد في المادتين السابقتين للمدير الحق في ان يطلب الى اللجنة الطبية العسكرية العليا اعادة فحص اي مكلف شريطة ان لا يكون اي من اعضائها قد اشترك في اللجنة الطبية التي قامت بفحص المكلف من قبل.

المادة (٦) يقوم المدير بدعوة المكلفين الذين ثبت لياقتهم الصحية لاداء خدمة العلم للاحاقهم بمراكز التدريب بالطريقة التي يراها مناسبة وعلى مجموعات يجوز تقسيمها الى دفعات وفق ما تقرره القيادة العامة .

المادة (٧) تحدد القيادة العامة مراكز استخدام المكلفين اللاقين للخدمات الميدانية او للخدمات المركزية الثانية حسب لياقتهم البدنية .

المادة (٨) يجري الفحص الطبي على ضباط وافراد الاحتياط من قبل اللجان الطبية عند دعوتهم ويسجل قرار اللجنة في دفتر الخدمة وسجل الاحتياط الاساسي في الحقول المعدة فيه لذلك . وتحدد القيادة العامة مراكز استخدامهم حسب لياقتهم البدنية .

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٧٦

نظام كادر المكلفين بخدمة العلم

صادر بمقتضى المادة (٥١) من قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية

رقم (١) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام كادر المكلفين بخدمة العلم لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - أ - يطبق الكادر المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا النظام على المكلفين بخدمة العلم بمقتضى احكام المادة (٣) من قانون خدمة العلم رقم (١) لسنة ١٩٧٦ .

ب - لا تدفع للمكلفين بخدمة العلم علاوة غلاء المعيشة المنصوص عليها في المواد (٣) و (٤) والفقرة (أ) من المادة (٥) من تعليمات علاوة غلاء المعيشة لسنة ١٩٥١ كما لا تدفع لهم اية علاوات اخرى بمقتضى اي نظام او تعليمات سارية المفعول .

المادة ٣ - تدفع للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم الرواتب الشهرية المقطوعة التالية :-

الرتبة	الراتب
١ - مكلف اثناء التدريب العسكري	٩ دنانير
٢ - مكلف اثناء الخدمة بعد انتهاء تدريبه	١٥ ديناراً

المادة ٤ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

المادة ٥ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

المادة ٦ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

المادة ٧ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

المادة ٨ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

المادة ٩ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

المادة ١٠ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

المادة ١١ - لا يجوز للمكلفين الذين يدعون لخدمة العلم ان يتقدموا لخدمة العلم في اكثر من مكان في وقت واحد .

نحو السيد للبنك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦

نظام الاصدار الاول من سندات

مؤسسة المواصلات السلوكية والاصلاحية

صادر بمقتضى المادة (٨) من قانون مؤسسة المواصلات السلوكية والاصلاحية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاصدار الاول من سندات مؤسسة المواصلات السلوكية والاصلاحية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكليات حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك:-

الوزير : وزير المواصلات

المؤسسة : مؤسسة المواصلات السلوكية والاصلاحية

المحافظ : محافظ البنك المركزي الاردني

البنك : البنك المركزي الاردني

السندات : سندات مؤسسة المواصلات السلوكية والاصلاحية الصادرة بمقتضى احكام هذا النظام .

الشخص : مالك السند سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا .

المادة ٣ - يتم اصدار السندات على الشكل التالي :-

أ - السندات المسجلة .

ب - السندات لحاملها .

ج - للسندات المسجلة و / او لحاملها .

المادة ٤ - للمؤسسة اصدار سندات مجموع قيمتها الاسمية مليون دينار اردني لطرحها للاكتتاب العام وفق الشروط التالية :-

١ - ان لا تزيد القيمة الاجمالية للسندات الصادرة على ١٥٪ من قيمة الموجودات الثابتة للمؤسسة

٢ - ان تكون السندات من فئة المئيرة ذنانير ومضاعفاتها .

٣ - مدة السند (٦) سنوات اعتبارا من تاريخ اصداره .

٤ - تكون الفائدة بنسبة (٦ ٪) من قيمة السند الاسمية وتُدفع على قسطين متساويين مرة كل ستة اشهر .

٥ - يكون سعر اصدار السندات بواقع (٩٩ ٪) من قيمتها الاسمية .

٦ - يحدد تاريخ اصدار السندات واستحقاقها ومواعيد قبول الاكتتاب فيها ودفع اول فائدة عنها ويحدد نصوص السندات واصنافها واشكالها حسب ما يتم الاتفاق عليه بين المؤسسة والبنك .

المادة ٥ - للشخص غير المقيم في المملكة الاكتتاب في سندات الاصدار الاول للمؤسسة على ان تراعى في ذلك القوانين والانظمة الخاصة بمراقبة العملة الاجنبية في المملكة .

المادة ٦ - تعهد المؤسسة بدفع قيمة السندات الاسمية وفوائدها عند استحقاقها وجميع مصاريف اصدار وخدمة السندات وان ترصد قيمة السندات الاسمية وفوائدها ومصاريف اصدارها وخدمتها في موازنتها .

المادة ٧ - تكفل الحكومة دفع قيمة السندات والفوائد المستحقة عليها .

المادة ٨ - يحمل السند توقيع كل من وزير المالية والمدير العام للمؤسسة .

المادة ٩ - يتولى البنك المركزي نيابة عن المؤسسة اصدار السندات وادارتها وفقا للاتفاق بين البنك والمؤسسة .

المادة ١٠ - للمؤسسة ان تصدر اية تعليمات ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام وذلك بعد التشاور مع البنك .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٢٥

وزير التربية والتعليم ذولان الهنداوي	وزير التقنية مخالد الحاج حسن	وزير الاقتصاد صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لرؤث التلهوي	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخطايط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عديوب الزين	وزير المحكمة طراسعود القاضي	وزير المساجيل الحاج حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان هناد الجازي

هكذا من الأشهر